

## اقتصاد



## مستوردات «السورية للتجارة» تباع في سوق الهال.. وتجاري في السوق؛ حلقات فساد وسيطة بين السوق ومؤسسات حكومية «التموين» لـ«الوطن»: موز سوق الهال مهرب.. الجمارك: سببه تلاعب تجار بيانات الاستيراد

صالح حميدي

رأى عدد من تجار سوق الهال في دمشق ومصدر عمليات فساد بيعات الملايين من الفيرات تذهب لحيوب بعض المتعهدين عبر التلاعب بعقود بين أسواق الهال وتلاعب بالكميات والأسعار وبالجودة والنوعية، مشيراً إلى وجود نحو ١,٨ مليار ليرة مستحقة لعدد من التجار في سوق الهال على بعض الجهات العامة منذ بداية العام ٢٠١٦ تضع بين الحلقات الوسيطة والمتعهدين في السوق وهذه الجهات ولم تسد إلى هذه اللحظة.

بدوره تحدث مصدر مسؤول في اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»، عن وجود حلقة فساد وسيطة (متعهدين) بين بعض مؤسسات

استوردت الموز عبر تجار محددین وعرضت جزءاً منه في صالاتها بهدف تخفيض أسعاره للمستهلك، إلا أن ما يجري لم يحقق الغاية منه مع محدودية إمكانية أو طاقة صالات المؤسسة على بيع الكميات المستوردة بالكامل حيث يتم استقبال كميات محددة وعرض الكميات الأخرى عبر وسطاء إلى الأسواق الأخرى.

بدوره تحدث مصدر مسؤول في اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»، عن وجود حلقة فساد وسيطة (متعهدين) بين بعض مؤسسات



الحكومة المعروفة بمؤسسات التدخل الإيجابي وبعض تجار سوق الهال والأسواق الأخرى، متسائلاً: كيف تسرب المواد المستوردة لمصلحة مؤسسات الدولة إلى الأسواق الأخرى؟ مبيئاً أن سوق الهال ممتلئ بهذه البضائع والتي من المفترض ألا توجد ولا تعرض إلا في صالات الدولة.

وأفاد بأن حلقات الفساد هذه تتلاعب بقوت الناس عبر التلاعب بالقرارات والأسعار وتسرب المواد المستوردة لمصلحة المؤسسة إلى

### تنتقلت جديدة شملت ١٠٠ عنصر في الجمارك

## أمر الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: أمانة البوكمال جاهزة ونتوقع حركة تبادل تجاري كبيرة مع العراق

عبد الهادي شباط

كشف قرار تنقلات ثان في المديرية العامة للجمارك (حصلت لـ«الوطن» على نسخة منه) عن حركة تنقلات جديدة شملت نحو ٣ ضباط برتبة رائد حيث تم نقل اثنين منهم إلى ضابطة جمارك دير الزور وضابط إلى منطقة جمارك القنصير حيث كان نقل هؤلاء الضباط من المناطق الجمركية في كل من القنصير والسويداء وضابطة دمشق.

كما شمل قرار مشابه نقل نحو ١٠٠ عنصر منهم رؤساء مفارز وخفيرو وسائقون إلى ضابطة جمارك دير الزور وأمانة جمارك البوكمال. وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع الأمر العام للجمارك العميد سعيد الصبيح أوضح أن حركة التنقلات جاءت لتفعيل الأمانة الجمركية في البوكمال والضابطة الجمركية في دير الزور، بعد تحرير تلك المناطق وأصبحت آمنة وبدأت النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية تعود إليها.

مبيئاً أن إدارة الجمارك عملت منذ الأيام الأولى لعمليات التحرير لهذه المناطق على ترميم وجوهرية مقراتها ونهية الظروف المناسية لعودة العمل الجمركي، موضحاً أنه تم العمل على تهئية الطرقات وهي بحالة جيدة وتسمح بعبور الشاحنات ونقل البضائع وأن الظروف العام في الجانب السوري مهياً وقابل لعودة التبادل

التجاري والاقتصادي مع الجانب العراقي، متوقعاً أن تسجل حركة التبادل للبضائع عبر أمانة البوكمال رقماً متقدماً نظراً لرغبة الجانبين السوري والعراقي في تطوير التبادل الاقتصادي بينهم وخاصة أن البضائع والسلع السورية تلقى رواجاً واسعاً في الأسواق العراقية وخاصة الصناعات السورية والمنتجات الزراعية، حيث يمكن استثمار ذلك وتصدير كميات كبيرة من المحضيات في حال تم التوافق على ذلك. ويعد هذا القرار الثاني في حركة التنقلات التي



تقوم بها إدارة الجمارك العامة مع مطلع العام الجاري حيث شمل القرار الأول نقل عدد واسع من العاملين في الجمارك، وقد غلب على هذا القرار طابع التنقلات الإدارية الطبيعية التي تجري بشكل شبه دوري لأسباب تقتضيها ضرورات العمل، مع وجود استثناء في القرار وهو نقل مدير مكافحة التهريب إلى المجلس الاستشاري دون ورود أسباب حول ذلك، إضافة إلى تعيين مدير جديد في العلاقات الدولية، ونقل أمين جمارك المعرض إلى جمارك المنطقة الحرة في عدرا وتعيين

أمين جمارك جديد للبوكمال. وكانت المديرية العامة للجمارك حققت خلال العام الماضي إيرادات بنحو ٢٤٩,٥ مليار ليرة شملت غرامات القضايا المحققة في الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية في المديرية العامة للجمارك، ليكثرت حققت الجمارك زيادة في إيراداتها عن العام ٢٠١٦ بنحو ٧٤,٥ مليار ليرة حيث بلغت إيرادات الجمارك في العام ٢٠١٦ نحو ١٧٤,٩ مليار ليرة على حين في كانت في العام ٢٠١٥ نحو ٩٦,٥ مليار ليرة.

بينما أوضح التقرير السنوي للجمارك عن العام الماضي أن عدد القضايا المحققة بلغ نحو ٥٦٢٣ قضية تجاوزت غراماتها ٥,٦ مليارات ليرة على حين سجلت هذه القضايا في العام ٢٠١٦ نحو ٥٨٣٤ قضية تجاوزت غراماتها ٤,٣ مليارات ليرة. وكانت إدارة الجمارك أوضحت في تقرير سابق لها أن نسبة ٩٥ بالمئة من القضايا التي تنظمها مديرية مكافحة التهريب تمت المصالحة والتسوية عليها وأن مرد ذلك يعود إلى دقة العمل وتقديم أدلة دامغة عن المخالفات في هذه القضايا، وهو ما يدفع أصحاب القضايا إلى التوجه نحو المصالحة، وعدم التوجه نحو القضاء لقناعتهم بعدم الاستفادة بسبب ثبوت المخالفات المنظمة.

الماضي لتوريد ٢٥ ألف طن من الموز اللبناني إلى السوق المحلية وتم فض العروض بحضور الوزير عبد الله الغربي، إذ أكد مصدر مسؤول أن الكميات الموردة من الموز سيتم بيعها جملة ونصف جملة للأسواق المحلية الأخرى إضافة إلى بيعه في صالات التدخل الإيجابي الحكومية. مؤكداً أن الكميات الموردة سابقاً لم تتجاوز ٢٤٠ طناً حمولة ١١ براداً فقط وبعد ذلك لم يورد أي كميات أخرى بعد ذلك وأن كل ما هو موجود من الموز في السوق غير ذلك وهو مهرب، وهو من مصدر صومالي واکوادوري وليس موزاً لبنانياً المحصور استيراده بالسورية للتجارة.

وعلى صعيد الفواتير ومجموع الشيكات المستحقة لمصلحة تجار سوق الهال والبالغة نحو ١,٨ مليار ليرة على بعض جهات الدولة تبين أنها تعود للأعوام من ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ وهي تدرج تحت بند التشاكنات المالية ويتم حلها عبر وزارات الدولة وأن هذه المبالغ تمت عبر ما يسمى وسطاء أو متعهدين أو وكلاء أو مندوبين وتعود إلى ما قبل تأسيس مؤسسة السورية للتجارة وأنه لا وسطاء على دور السورية للتجارة وأن البضائع والمواد تسلم إلى الجهات الحكومية المتعاقدة مباشرة.

بدوره أكد معاون وزير التجارة الداخلية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية في المديرية العامة للجمارك، ليكثرت حققت الجمارك زيادة في إيراداتها عن العام ٢٠١٦ بنحو ٧٤,٥ مليار ليرة حيث بلغت إيرادات الجمارك في العام ٢٠١٦ نحو ١٧٤,٩ مليار ليرة على حين في كانت في العام ٢٠١٥ نحو ٩٦,٥ مليار ليرة.

مع السورية للتجارة لمعالجة الأمر فوراً، واعداداً بمتابعة الموضوع فوراً والإشراف عليه مع المعنية، منوهاً بأن كميات الموز التي استوردتها السورية للتجارة قليلة وبيعت ضمن الصالات، وكان هناك متابعة لعملية البيع من المؤسسة منعاً لحدوث أي تلاعب. من جهته كشف مسؤول في مديرية الجمارك العامة لـ«الوطن» أن ما يحفز تهريب الموز هو طبيعة الطلب في السوق المحلية مع تراجع هذه الظاهرة والنسب باستيراد كميات من هذه المادة.

مبيئاً أن معظم حالات التهريب الحاصلة حالياً تكون جراء تلاعب بعض التجار باستخدام بيانات لاستيراد والبيانات الجمركية المتعلقة بالسماح لهم باستيراد كميات محددة من مادة الموز ليتم معاودة استخدام هذه البيانات في إدخال وتحريك كميات متكررة ومشابهة الكمية المرخص له استيرادها وهو الأمر الذي يضل في بعض الأحيان الجهات المتابعة عبر إبراز التاجر لبيانات توضح ترخيص استيراده مادة الموز. كما أكد المصدر أن دوريات الجمارك تعمل بشكل منتظم على متابعة البضائع المدخلة وحالة المرور على المعابر والطرقات للسيارة والاعتماد على مصادر معلومات في الأسواق المحلية وأن الجمارك تتشدد مع حالات التهريب وتتعامل معها وفق الأنظمة والقوانين المتبعة لحماية الاقتصاد المحلي والحيلولة دون التلاعب بالأسعار واحتياجات المواطنين لمختلف المواد.

### «الكهرباء» تجرب خدمة الدفع الإلكتروني

#### للفواتير عبر الموبايل في خمس محافظات

قصي المحمد

دفع الفاتورة المالية المترتبة عليهم لمن يملكون حسابات مصرفية. وبدوره مدير الشركة العامة للكهرباء ريف دمشق خلدون حدى بين لـ«الوطن» أن مشروع الدفع الإلكتروني تم البدء به منذ بداية كانون الأول من العام الماضي كتجربة في الشركة، مبيئاً أن فكرة الدفع الإلكتروني ستسهل الكثير من الإجراءات على المشتركين وخاصة في المدن البعيدة عن مقر الشركة.

وأوضح مدير الشركة أن المشروع عبارة عن برنامج تجريبي تم تشيخه بشكل أساسي للتخلص من الإجراءات السابقة التي كانت تشكل عائقاً أمام المشتركين، مشيراً إلى أن تطبيق هذه الفكرة جاءت بتعميم من الحكومة ويتوجه من الوزارة مسبقاً بأهميتها عملية الدفع الإلكتروني في مؤسسات الدولة ما يتيح للمواطنين تنفيذ الكثير من الإجراءات دون الرجوع إلى الشركة، عن طريق الجوالات النقالة ضمن برنامج خاص تم تصميمه بجبرات محلية.

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن بدء العمل التجريبي لعملية الدفع الإلكتروني التي عملت الوزارة على إطلاقها مسبقاً، مؤكداً أن المؤسسة حالياً تعمل على تطبيق البرنامج تجريبي في خمس شركات منها الشركة العامة لكهرباء دمشق وريف دمشق وحمص وحماة، وحلب، ريفاً يتم الانتهاء من تحضيره بشكل كامل ليصار إلى إطلاقه بشكل رسمي لاحقاً ويعمم على جميع الشركات التابعة للمؤسسة. وأشار الخطيب إلى بعض الخدمات التي يقدمها البرنامج كخدمة الفواتير مباشرة عن طريق الهاتف المحمول وتنزيل التاشيرات على العدادات بشكل إلكتروني مباشرة من المواطن في حال لم يتم أخذها، إضافة إلى العديد من الخدمات التي سيتم توضيحها لاحقاً. وعن أهمية المشروع أكد الخطيب أنه سيسهل الكثير من الإجراءات على المشتركين وخاصة في مجال

### ٦٦ مشروعاً بـ١٠٦٦ مليار ليرة شملت في ٢٠١٧ و٢١ بكلفة ٥٢٠ ملياراً قيد التنفيذ

## دياب لـ«الوطن»: خطة لجذب رؤوس الأموال المهاجرة والمستثمرين من الدول الصديقة

علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدني على دياب أن الهيئة شملت ٦٦ مشروعاً خلال العام ٢٠١٧ وبكلفة استثمارية وصلت إلى ١,٦٦ مليار ليرة سورية، وطاقة تشغيلية ٨٧٠٣٣ عمال، بالإضافة إلى وجود ٢١ مشروعاً قيد التنفيذ، بتكلفة استثمارية تصل إلى ٥٢٠ مليار ل.س. وبطاقة تشغيلية تصل إلى ٤٥٥٠٠ عاملاً. فيما جرى تنفيذ ٤ مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت قيمتها ٨٨٧ مليوناً تمنح فرص عمل لـ١٨٦٠ عاملاً.

وفي حديثه لـ«الوطن» أوضح دياب أنه بحكم المهل التي يمنحها قانون الاستثمار لتنفيذ المشاريع والتي تصل إلى ثلاثة أعوام (تضاف إليها مهل أخرى فرضتها الأزمة)، قد يبدو وقت تنفيذ بعض المشاريع طويلاً لكن من المتسرع وصف هذا المشروع أو ذاك بالوهي قبل ثبوت الأمر، وتالياً مثل هذه الحالات، تقوم الهيئة من خلال مديرية المتابعة بمتابعتها للتعرف على أسباب تأخر التنفيذ ومحاولة معالجتها، أما فيما يتعلق بمشكلة فروض المستثمرين المتعززة فتقوم الجهات المعنية بالمعاليق ومتابعتها تبعاً لنوع الاستثمار وما تحتاجه المعالجة من إجراءات.

لفت دياب إلى أن الهيئة ركزت خلال

العام ٢٠١٧ على التعريف بالمنخ الاستثماري في سورية بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال تقديم مجموعة من الفرص الاستثمارية في إطار عدد من المشاركات الترويجية أهمها، ملتقى الاستثمار السوري الأول بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣، معرض الباسل للإبداع والاختراع المرافق لمعرض دمشق الدولي، معرض دمشق الدولي بدورته الـ٩ من ١٧-٢٠١٧/٨/٢٦، معرض إعادة إعمار سورية ١٩-٢٣/٩/٢٠١٧، ملتقى رجال الأعمال الثاني ١٠-١٢/١٢/٢٠١٧، المؤتمر الاقتصادي «نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل» مع مواصلة الهيئة تقديمها الامتيازات والتسهيلات للسادة المستثمرين المحليين والأجانب، وأضاف على خطوه تسيط الإجراءات الإدارية في مديرية خدمات المستثمرين (النافذة الواحدة) التي تضم مطلقين عن القطاعات الاقتصادية لدى كافة الجهات المعنية بهدف تسهيل الحصول على التراخيص الموافقات الإدارية المطلوبة بأقل جهد وأسرع وقت ممكن ولايد من الإشارة هنا إلى أن فكرة صناديق الاستثمار التي اقترحت في وقت سابق كواحد من التسهيلات المصرفية التي يمكن للمصارف العامة والخاصة أن تقدمها، لا تزال مطروحة وتدرج ضمن

### خطة ٢٠١٨

فيما يخص عمل هيئة الاستثمار خلال العام الحالي أشار دياب إلى أن الهيئة تسعى في خطتها الترويجية لعام ٢٠١٨ إلى إيجاد آلية مناسبة وفاعلة للتعاون والعمل المشترك مع الوزارات والجهات العامة المعنية بالاستثمار في سورية، وخصوصاً مع غرف الصناعة والتجارة

شاملة ركزت على الأهمية التي يجب إيلاؤها لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في سورية، وتوجيه الاستثمارات صوب القطاعات التنموية عبر فرص استثمارية ذات أولوية، وإبراز المزايا النسبية ونقاط القوة في البيئة الاستثمارية السورية، وإعادة توطئ رؤوس الأموال السورية المهاجرة.

ونوه مدير عام هيئة الاستثمار إلى نية الهيئة افتتاح فرعين لها في محافظتي حلب وحمص، ليكونا رافدين مهمين لعملها، كما تسعى إلى تضمين مشروع قانون الاستثمار الذي يجري إعداده حالياً، المزيد من التسهيلات والحوافز الاستثمارية تبعاً للمناطق التنموية، وللاحتياجات التقليدية والطارة، وتحرص الهيئة على تحديث خارطة الفرص الاستثمارية باستمرار لتتناسب مع الواقع ومتطلباته، وتتيح الفرص الراغبين بالاستثمار على موقعها أو في فعاليات ترويج للاستثمار. ويتم اختيار الفرص وتصنيفها تبعاً للمحافظات ونشاطاتها الاقتصادية، كما تضع الهيئة دراسات جدوى اقتصادية أولية لبعض الفرص، وتردنا أحياناً من الوزارات المعنية فرصاً جديدة تكافئها الاستثمارية بدراسات أعدتها الجهات المرسله، ويجري تعديل التكاليف على نحو تقريبي بما يتناسب وتغيرات سعر الصرف.

إلى الصيغة النهائية لتوقع مذكرات التفاهم مع عدد من الدول العربية والأجنبية، وقد عملت الهيئة على موافقة وزارة الخارجية والمغتربين بمرسوم تشجيع الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧، ودليل المستثمرين الإجمالي باللغتين العربية والإنكليزية، وبعدد من الأفرص المدمجة التي تتضمن فرصاً استثمارية مصفحة حسب القطاعات والمحافظات باللغتين العربية والإنكليزية، ليصار إلى إرسالها لبعثاتها في الخارج بهدف الترويج للاستثمار في سورية والتعريف ببيئتها الاستثمارية.

### جذب رؤوس الأموال المهاجرة

مبيئاً أن الهيئة خصصت جزءاً من خطتها لعام ٢٠١٨ لإقامة حملات ترويجية تسعى إلى جذب رؤوس الأموال المهاجرة والخارجية واستقطاب المغتربين من رجال الأعمال السوريين والشركاء المحتملين من الدول الصديقة وخاصة دول اليريكس، عن طريق عقد اللقاءات المشاركة مع رجال الأعمال السوريين والمغتربين والوفود العربية والأجنبية الصديقة. ونحتت شعار «كلنا شركاء في إعادة الإعمار»، أوضح دياب أن الهيئة أعدت بالتعاون مع الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي مسودة خطة ترويجية



مضيفاً بأن الهيئة عمدت إلى تفعيل آليات التعاون المشتركة مع عدد من الدول الصديقة، عبر إقامة لقاءات تشاركية واجتماعات ثنائية مع مجالس رجال الأعمال بحضور عدد من سفراء تلك الدول، عرض فيها عدد من الفرص الاستثمارية التي تتناسب مع توجهات كل بلد وإمكاناته وخصائصه. وبرزت نتائج تلك اللقاءات في توقيع وثيقة تعاون مع مجلس رجال الأعمال السوري- الصيني بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥، ويجري التباحث حالياً لتوقيع مذكرة تفاهم مع الرابطة الصينية- العربية، كما جرى التوصل

والزراعة والسياحة وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحضر الخطة لإطلاق حملات ترويجية ولقاءات تشاركية وعقد اجتماعات مشتركة مع المجالس الاقتصادية للتعريف بالبيئة الاستثمارية في سورية عبر طرح مجموعة الفرص الاستثمارية المتاحة لدى كافة القطاعات الاقتصادية مع التركيز على المزايا النسبية لكل محافظة، والتعريف بالبيئة التشريعية للاستثمار في سورية عن طريق الإضاءة على المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ ومجموعة الحوافز الضريبية والمزايا التشجيعية فيه.